السنة الثالثة والعشرون العدد85 / شهر حزيران / سنة 2025 تاريخ قبول النشر 2024/9/10

https://doi.org/10.31272/IJES2025.85.15

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Fiscal policy in Algeria

السياسة المالية في الجزائر

الاء هلال سعدون
Alaa Hilal Saadoun
ammaralaa721@gmail.com
المديريه العامه لتربيه الرصافة الثانيه
قسم الاعداد والتدريب / شعبه البحوث والدراسات

أ.م.د. عصام عبد الخضر سعود
Dr. Essam Abdel-Khader Saud
assm18@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Abstract:

The Algerian public sector used effective financial policies to achieve economic equilibrium and economic development, and the private sector was involved in these operations in light of its use of financial policy tools. The role of financial policy in the Algerian national economy was discussed and the concept of economic growth and the economic equilibrium it achieves were defined. The research aimed to know the role of financial policy in the growth of the Algerian national economy. What is the rate of economic growth in Algeria when using an effective financial policy. The analysis of historical data was relied upon in order to understand all the theoretical aspects of the research and analyze and interpret the results by interpreting and analyzing the financial data obtained by the researcher related to the subject.The research concluded that financial policy plays a major role in raising economic growth rates, as spending policy is an effective tool in the hands of the state to carry out the development function, as the effective use of government spending is a highly contributing element in achieving the goals of economic policy represented in economic growth.

Keywords: Keywords: Fiscal policy, public expenditure, public revenue.

المستخلص:

استخدم القطاع العام الجزائري السياسات المالية الفاعلة لغرض تحقيق حالة التوازن الاقتصادي في وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد أشترك القطاع الخاص في هذه العمليات في ضوء استخدامه للأدوات السياسة المالية. تم مناقشة دور السياسة المالية في الاقتصاد الوطني الجزائري والتعريف بمفهوم النمو الاقتصادي وما يحققه من توازن اقتصادي. هدف البحث الى معرفة دور السياسة المالية في نمو الاقتصاد الوطني الجزائري. وما نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر عند استخدام سياسة مالية فاعلة. تم الاستناد الى التحليلي للبيانات التاريخية بهدف الالمام بجميع الجوانب النظرية للبحث وتحليل وتفسير النتائج من خلال تفسير البيانات المالية التي حصل عليها الباحث والمتعلقة بالموضوع وتحليلها. توصل البحث الى ان السياسة المالية تلعب دوراً كبيراً في رفع معدلات النمو الاقتصادي كون سياسة الانفاق هي أداة فعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، اذ يعد الاستخدام الفاعل للنفقة الحكومية عنصر مساهم بدرجة عالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي.

الكلمات الرئيسية : السياسة المالية ، النفقات العامة ، الإيرادات العامة.

المقدمة:

تلعب السياسة المالية في الجزائر دوراً مهماً في اتخاذ القرارات التي تعنى بالاختيار بين الوسائل المختلفةالمملوكة للحكومة والمجتمع، ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل في السياسة النقدية والسياسة التجارية، اذ تعد السياسة المالية من اهم العناصر المستخدمة في السياسة الاقتصادية للبلد، فهي تقوم على دراسة تحليلية للنشاط المالي والنقدي لما تتضمنه من انسجام كمي ما بين حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وانسجام نوعي لأوجه الإنفاق العام مع مصادره، وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق أهدافها المنشودة في حدود الإمكانيات المتاحة لها، والمساهمة الجادة في دفع عجلة التطور والنمو الاقتصادي إلى الأمام وفق إطار المبادئ التي تتبناها والمناهج والأسس التي تقوم عليها.

م شكلة الب حث: بالنظر لعجز القطاع العام الجزائري في تحقيق حالة التوازن الاقتصادي في البلد وتحقيق تقدم اقتصادي ملموس، اضطرت الحكومة الى إشراك القطاع الخاص في عمليات تحقيق التوازن وقد استخدمت جميع أدوات السياسة المالية في هذا الموضوع لتحقيق هذا التوازن. مما دفع الباحث لمحاولة معرفة هل ان الجزائر قد حققت النمو والتوازن الاقتصادي من خلال سياستها المالية؟ والى أي مدى قد تحقق النمو الاقتصادي؟ وقد تم طرح الاسئلة حول ذلك وهي:

1. ما دور السياسة المالية في الاقتصاد الوطني؟
2. ما المقصود بالنمو الاقتصادي وما حالة التوازن الاقتصادي؟

اهدف البحث: يهدف البحث الى معرفة:

1. ما دور السياسة المالية في نمو الاقتصاد الوطني الجزائري.
2. ما نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر عند استخدام سياسة مالية فاعلة.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في النقاط الآتية:

1- الدور الكبير الذي تلعبه السياسات المالية في البلدان النامية عامةً وفي الجزائر خاصةً.

2- فاعلية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الا ساليب الم ستخدمة في تحل يل الب حث: تم الاستناد في إعداد هذا البحث الى المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الالمام بجميع الجوانب النظرية للبحث وتحليل وتفسير النتائج من خلال تفسير البيانات المالية التي حصل عليها الباحث والمتعلقة بالموضوع وتحليلها.

الجانب النظري: مفهوم واهداف وأدوات السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

اولاً: مفهوم السياسة المالية: اطلق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية المشتقة(Fisc) التي تدل على حافظة الخزانة او النقود، وتشير السياسة المالية بشكل خاص الى ميزانية الدولة والمالية العامة وتحقيق اهداف المجتمع الذي تعمل فيه، وكانت الدولة قديما تعتمد على موارد الموازنة العامة في تمويل واشباع حاجات المجتمع من هنا جاء تركيز الاقتصاديون على مبادئ الموازنة العامة وتحقيق التوازن لها(مسعود، 2006: 48)

تطورت السياسة المالية بشكل عالٍ من حيث اهدافها وأدواتها واحتياجها في الحياة العامة ، جاء ذلك وفقاً للتطورات الاجتماعية ،الاقتصادية والسياسية التي انشأت في الحياة الاقتصادية ونتيجة للكثير من الازمات الاقتصادية التي تحدث بشكل متكرر التي تتطلب ايجاد الحلول الناجحة فقد انصب الاهتمام بشكل كبير على الكشف في امكانية استخدام السياسة المالية وادواتها لمعالجة الازمات، يمكن الاشارة الى ان السياسة المالية تتمثل بمجموعة من القواعد الاجراءات والاساليب التي تتركز عليها الحكومة لغرض تنظيم النشاط المالي بكفاءة عالية من حيث الاهداف التمويلية و تحقيق التوازن الاقتصادي.وعرفت

(السياسة المالية) بأنها استخدام الادوات المالية من النفقات عامة والايرادات عامة لتحقيق اهداف الدولة من حيث فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (عطية، 2020 :12).عرفت السياسة المالية بحسب الفكر الكلاسيكي انها العملية التي تتغير فيها احد جوانب الميزانية العامة (الايرادات العامة او النفقات العامة) لغرض ضمان تحقيق التوازن المالي، كما عرفت السياسة المالية بحسب الفكر الكينزي الاداة التي لها الاهمية الكبيرة في تطوير وتوجيه اقتصاد الدولة وزيادة حجم انتاجها ورفع معدلات نموها الاقتصادي (التميمي،2021: 7). عرفت السياسة المالية بأنها السياسة التي تهتم بالاعتماد على عدد من الادوات المالية العامة التي ترتكز على الايرادات العامة، النفقات العامة بهدف تحريك الاقتصاد الكلي للناتج القومي ، الاستثمار، العمالة ،الادخار لتحقيق الاهداف التي لها الاثار الايجابية الناتج القومي، الدخل، مستوى العمالة وعدد اخر من المتغيرات الاقتصادية (عبد اللطيف وخماس ،2018 : 5)، كما عرفت السياسة المالية هي السياسة التي تمثل السياسات والاجراءات التي ترتبط بمستوى ونمط الانفاق العام ومستوى الايرادات العامة الذي تحصل عليه الحكومة، كما عرفت بانها الجهود المبذولة من قبل الحكومة في تحديد مصادر واهمية الايرادات العامة لتمويل الانفاق العام والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الذي يحقق الاهداف الاقتصادية (مطر، 2012: 190). يرى كينز ان السياسة المالية للدولة يمكن ان يكون لها نظام تتمكن من الاعتماد عليه في السياسة المالية الذي يتضمن مرحلتين مهمة هي(السياسة المالية،السياسة المالية التعويضية)حيث تنص السياسة المالية المحفزة الى تَدخل الدولة في تنفيذ البرامج التي تتطلب صرف مبالغ مالية عالية ويتم تمويلها من خلال الاقتراض، في حين تنص السياسة المالية التعويضية هي السياسة التي تتبعها الدولة من خلال الاهتمام بحالة البلد الاقتصادية لتخفيض الضرائب في حالة انخفاض الانفاق الخاص وعندما يكون الانفاق الخاص عالي تقوم الدولة بزيادة الضرائب وتقليل الانفاق العام او جمعهما (الحسيني، 2018: 100). يرى كينز أن توازن الدولة من الناحية الاقتصادية لا يمكن ان يتم بشكل تلقائي كما بين الكلاسيكيون انما يكون للدولة الدور المهم في الوصول الى حالة التوازن، وأشار كينز ان الطلب الكلي الذي حدث في ثلاثينيات من القرن الماضي كان بسبب العجز الذي وقع على الطلب الكلي، لذلك يرى كينز أنه من الطبيعي ان تكون للدولة السلطة الاعلى للتدخل في نظام الضرائب والانفاق العام ، نتيجة لذلك اتخذت السياسة المالية طريقا أخر بعيدا عن رؤية المفكرين التقليديين وأصب للسياسة المالية الدور المهم والواسع بشكل اكبر من المفهوم الكلاسيكي لها إذ أن السياسة المالية على وفق رؤية كينز أصبحت تعني الجهد الحكومي من أجل الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي للدولة، حيث أصبحت السياسة المالية لا تهتم فقط بتحقيق الأهداف على النطاق المالي وانما الاهتمام ايضا بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي ايضاً.(غزال واخرون،2020: 56). **من خلال ما تم ايضاحه ان السياسة المالية تتضمن ثلاثة أصناف هي: -**

- الإيرادات العامة، وكما يتبين ان الإيرادات العامة تكون مخصصة لأهداف محددة والبعض الاخر غير مخصص، وتتضمن الزكاة والضرائب.
- النفقات العامة: تتضمن جميع النفقات العامة وأجهزتها سواء تتضمن النفقات العادية او النفقات الإنمائية.
-إدارة العجز او إدارة الفائض في الميزانية، وكيفية تمويله، ومصادر التمويل. (عطية، 2020: 12)

ثانياً: اهداف السياسة المالية: تسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالسياسة العامة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة من الحكومة، كما تساعد السياسة المالية العامة من تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1-التوازن المالي: العمل على استعمال الموارد الخاصة بالدولة، لذا يجب ان يتسم النظام الضريبي بما يجعله يتلاءم مع الحاجات العامة للخزانة من حيث المرونة والعدالة ومواعيد الجباية حيث يكون استخدام القروض للغرض الانتاجي فقط. (ادم، 2000 : 30).

2-اهداف اقتصادية: السياسة المالية هي أداة وطنية تستخدم للتأثير على النشاط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والسياسة المالية هي سياسة يتم فيها الوثوق ببرامج الإنفاق العام والإيرادات العامة وتنظيمها في الميزانية العامة لتجنب الآثار غير المرغوب فيها المتعلقة بالدخل والإنتاج والعمالة، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله ومواجهة جميع المواقف المتغيرة. (بلقاسمي، 2021: 12).

3-اعادة توزيع الدخل: تحاول الدولة التقريب بين فئات الدولة والتقريب بين طبقات المجتمع من خلال استعمال سياسة الضريبة والانفاق العام او دمجهما معاً، فضلا عن فرض الضرائب التصاعدية على دخول الافراد الشخصية ومنع تركز الثروات لدى فئة معينة منهم، والاعتماد على سياسة الانفاق من خلال تقديم خدمات اجتماعية ورفع نسبة الدخول القليلة، حيث تقوم الدولة بتخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام لزيادة دخل الافراد وهذا ما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الي يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار والانتاج. (التميمي، 2021: 9).

4- تحقيق التنمية المستدامة: تملك السياسة المالية الدور البارز والمهم لإحداث التغييرات لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال استخدام ادواتها المالية وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو الاستخدام الامثل حيث يعد استعمال ضرائب كأداة من ادوات التوجيه الاقتصادي ويستلزم تصميم هيكل للضرائب بما يسمح التمييز في اسعار الضريبة وهو من الامور المهمة لاستخدام ضرائب الدخل لتوجيه الاستثمار بالتزامن مع الانشطة الاقتصادية المرغوبة وهذا سيساعد على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. (عطية،2022: 20).

5-التوازن الاجتماعي: أي أن المجتمع يجب أن يصل إلى أعلى مستوى ممكن من سعادة الفرد ضمن إمكانيات هذا المجتمع وما تتطلبه العدالة الاجتماعية، وبالتالي يجب ألا تقف السياسة المالية في حدود زيادة الإنتاج، ولكن هذا الهدف يتحقق لأنه من خلال إعادة توزيعه على الأفراد القريبين من العدالة (أو المساواة)، يمكن للمجتمع زيادة الفوائد التي يتلقاها من كمية معينة من المنتجات. يجب أن يكون مصحوبا بتحسين طريقة توزيع المنتج على الجمهور. (شريفة، 2016: 42).

ثالثاً: أدوات السياسة المالية:

أ. **النفقات العامة:** تعد النفقات العامة من ابرز الاساليب الاقتصادية التي تملك التأثير العالي في اجمالي النشاط الاقتصادي من حيث النفقات العامة عن طريق توظيفها لتوفير الحاجات العامة على وفق الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية، وبمرور الزمن اصبحت للنفقات العامة اهمية كبيرة من حيث تعظيم دور الدولة وزيادة سلطتها وتوسيع تد خلها في الحياة الاقتصادية ، وهذا ما يعزز اهميتها في الدولة م خلال تحقيق الاهداف الاقتصادية والسعي لتطوير هذه الاهداف، ويعرف الانفاق الحكومي بأنه: مجموع المبالغ النقدية والتحويلات التي تستخدمها الدولة لإنتاج السلع والخدمات بهدف اشباع الرغبات والحاجات العامة المتعددة وتسديد أقساط الدين العام وفوائده والمدفوعات التحويلية . يحتل الانفاق العام الجزء الاكبر من مجموع الطلب الكلي ولا يعتمد على ما يتم تحديده من قبل صادرات الدولة ومجموع ايراداتها ولا يرتبط بالدخل القومي، حيث لا تستطيع الدولة ان تتوقف عن الانفاق العام حتى وان كان نسبة الدخل لديها منخفض، تقوم الدولة بتوفير الايرادات العامة والايرادات المتنوعة عن طريق الاقتراض او الاصدار النقدي، اضافة ذلك يعرف الانفاق لعام بأنه اشباع الحاجات العامة والمتنوعة بواسطة اداراتها وهيئاتها المتنوعة عن طريق صرف الاموال الصادرة من خزانة الدولة. ويعرف ايضاً: بانه مجموع المصروفات التي تنفقها الدولة لإشباع حاجات معينة في مدة زمنية محددة. (التميمي،

2021:10).ان أصل النفقات العامة هي أن يكون نقدياً فمع تطور النشاط الاقتصادي النقدي وترك نظام المقايضة أصبحت العديد الدول تنفق مبالغ نقدية كبيرة لشـــراء السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة وقد أصبح الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي إلى استخدام النقود وسيلة للتبادل النقدي بهدف الحصول على السلع والخدمات. إن الإنفاق العام على مختلف الأنشطة بصورة عامة يكون في صورة نقدية عرفت النفقة العامة على انها مبلغ نقدي وليس مبلغاً من المال. فإذاً تعرف النفقة العامة على انها جزء من المال وليس كماً نقدياً يسمح بإدخال النفقات العينية التي تقدمها الدولة لبعض الأفراد أو كأن تكون الإعانات في صورة عينية لبعض الدول كما في حالة الكوارث والأزمات ولكن حتى تدخل الإعانات العينية ضمن النفقات العامة يتعين أن تكون قابلة للتقويم النقدي. (خصاونة،37). وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم يتم تحديده من خلال القوة السياسية للنفقات العامة بين الدول المتقدمة والنامية، وفي الدول النامية لا تتجاوز هذه النسبة 25 ٪، ولكن هناك فرق، حيث أن نسبة بعض الدول المتقدمة تتجاوز 50٪ من الإنتاج المحلي. هذا يدل على اختلاف كبير في هذا المجال. يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أنه تم السماح للبلدان المتقدمة بالحصول على مستويات عالية من الدخل، وبما أن هذه النفقات مرتبطة بمتطلبات ما يسمى بدولة الرفاهية، كان لا بد من توسيع الإنفاق العام لتلبية المزيد من الاحتياجات العامة. في البلدان النامية، يتميز بتطور ضعيف للنشاط الاقتصادي، وانخفاض الإنتاجية، ونتيجة لذلك هناك انخفاض في ما تتلقاه من الدخل والعوائد. ويرجع ذلك إلى عدم قدرة هذه الدول على توسيع الإنفاق العام، والإنفاق العام يحدث في جميع الدول، ولكن بدرجات متفاوتة، وأسباب هذه الزيادة ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام، وانتشار المبادئ الديمقراطية ومحاولات إرضاء الناس،خاصة خلال الحملة الانتخابية، وأسباب زيادة الإنفاق العام أسباب حقيقية وواضحة. (بخيت ومطر،2009: 3).

- **الا ثار المالا ية للنف قات العا مة:** يتميز الانفاق العام بعدد من الاثار المالية تؤثر على كل من الدورة الاقتصادية ومستوى الدخل القومي.

1ـ **الاثار المالية للإنفاق العام على الدورة الاقتصادية:** تظهر الاثار المالية من خلال حال الدولة من ناحية الرواج وحالة الكساد، في حالة الرواج تقوم السياسة المالية بسحب جزء من السيولة من السوق لتتمكن من إطالة الفترة الخاصة بالرواج لتخفيض الانفاق واستثمار المشاريع الكبيرة التي يتطلب انشاؤها سنوات عديدة، اما في حالة الكساد ففي هذه الحالة تقوم السياسة المالية بزيادة الطلب الكلي مثل زيادة المدفوعات التمويلية لزيادة الاستهلاك وتغطية حاجات السوق، حيث تقوم الدولة بتوقيف المشاريع الكبرى وزيادة الدخل على الاستهلاك والاستثمار في المشاريع الإنتاجية. (الحسيني، 2018: 106)

2ـ **الاثار المالية للإنفاق العام على مستوى الدخل القومي:** عندما تنخفض مستويات الدخل القومي تتدخل الدولة للتأثير على مكونات الطلب الفعلي وزيادة مستوى الانفاق العام لتعويض انخفاض الطلب الخاص وبالتالي زيادة الطلب الفعلي الإجمالي والتوصل الى حجم الانفاق الملائم للتشغيل(الغناي 2015:3)

ب‌ الا يرادات العا مة: تتدخل الدولة وتوفر الخدمات العامة في العديد من جوانب الحياة، مما يجعلها تحتاج إلى العديد من مصادر الإيرادات للوفاء بهذه الالتزامات. ونظرا لتنوع مصادر الدخل في النظام المالي المعاصر، فقد اختلف الباحثون حول تصنيف وتقسيم هذه الدخول وفقا لاختلاف المذاهب المتبعة (سواء الاقتصادية أو القانونية أو المالية، أو سواء على أساس منهج الدخل). أو على شكل دخل دوري أو دفعة لمرة واحدة. أو بطريقة المصالح العامة والخاصة، والتقسيمات الأخرى التي تخضع لها، مع الأخذ في الاعتبار هذه الاختلافات في تقسيم الإيرادات، سنقتصر على تقسيمها من إيرادات الخزانة. **تنق سم الآراء إلى ثلاث فئات:**

1 . الايرادات الضريبية: تعتبر الضرائب مورداً أساسياً للسلطات العامة لتمويل نفقاتها العامة، وتتطور طبيعة الضرائب وأهدافها مع تطور النظم السياسية والاقتصادية وتطور مختلف جوانب المجتمع

تحتل الضرائب، سواء في ظل النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي، المرتبة الأولى في مصدر الإيرادات الوطنية المعاصرة، وتعرف الضريبة بأنها الخصم الإلزامي النهائي من النقد من قبل الدولة دون تعويض على أساس قدرة دافع الضـــرائب على دفع النفقات العامة. الإنفاق وتحقيق الأهداف. الأهداف الاجتماعية.(عايش، 2020: 268)

- **خصائص الضريبة:** تتضمن الضريبة العديد من الخصائص التي تختص بها من الناحية الاقتصادية نذكر منها الاتي: - (شريفة، 2016: 28)

1- اقتطاع مالي: ويقصد به أن الضريبة ولمرور الزمن كانت تدفع على شكل محاصيل الى غير ذلك من الأشكال، أما في الوقت الحالي تجنى بصورة نقدية حتى تنخفض نفقات جبايتها وبما تتلائم مع الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع في هذا العصر.

2- الضريبة تفرض وتجنى جبرا وبشكل نهائي من الدولة: ومعنى هذا أن السلطات العامة في الدولة هي التي تحدد مقدار الضـريبة من الممول أو الحصول على موافقته، بل وتفرض عليه عقوبات إذا امتنع عن الأداء أو التأخر.

3-عدم الحصول على النفع الخاص مقابل الضريبة: عندما تقوم الدولة بتحصيل الضـريبة، فإنها لا تنظر الى النفع الخاص بقدر ما تهتم على اعتباره عضو في المجتمع الذي يلبي احتياجاته و ورغباته.

4- غرض الضريبة: الغرض من فرض الضرائب هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بأكمله، مما يعني أن الأموال العامة لا تستخدم لتحقيق أغراض خاصة، بل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والتأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

- أ هداف الضريبة: وتتمثل الاهداف الرئيسة بالأهداف المالية والاهداف الاجتماعية، والاهداف الاقتصادية (محمد وحسين مولى، 2020: 194)

1- الهدف المالي: تؤكد السياسة المالية استعمال الضريبة يعد وسيلة لتغطية النفقات العامة والناجمة من زيادة الخدمات التي تقدمها للمجتمع ولضمان تحقيق الهدف المالي ينبغيان تتوفر شرطين أساسيين في فرض الضريبة هما وفرة الحصيلة وحياد الضريبة.

2- الهدف الاجتماعي: تعتمد الضريبة على تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية بين الافراد من خلال، عدم احتكار الثروة لدى فئة محدودة من الافراد، وتخفيض الضرائب على الدخول الصادرة من النشاطات الاجتماعية التي تساهم في حل مشاكل المجتمع.

3- الهدف الاقتصادي: الضرائب هي أداة فاعلة لمعالجة المشاكل الاقتصادية وحل الازمات التي تتعرض لها، وقد تستخدم في حماية ألصناعات المحلية عن طريق منع استيراد السلع والبضائع المماثلة لها من الخارج او فرض ضرائب عالية عليها.

- ايرادات الرسوم: تعد الرسوم من اهم موارد الدولة التي تنص على ان المواطنين يدفعون الرسوم بشكل رسمي الى الدولة مقابل خدمة او منفعة معينة،حيث تعرف الرسوم بانها مبلغ مالي يدفعه المستفيد الى الدولة بشكل اجباري، او تعرف بانها مبلغ مالي يدفعه الفرد الى احد مرافق الدولة او الى الدولة لقاء منفعة معينة حيث تتمثل برسوم التسجيل العقاري ورسوم القضاء والرسوم الجامعية وان النفع لا يتعلق بالفرد نفسه وانما يتعلق بالدولة ايضاً، ويكون الهدف من الرسوم التي تفرض على الافراد هي بمثابة جزء من نفقات الخدمة والانتفاع من اهميتها ولكن مع مرور الوقت اصبحت تتناقص بسبب جعل الخدمات مجانية ، في حين المالية الحديثة اصبحت تميل الى الضـــرائب بشكل اكبر من تمويل الايرادات (التميمي،2021: 15)

- ا يرادات القطاع العام: وتتضمن هذه الفقرة الايرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة الحصول على الفائض في القطاع العام الذي يتمثل بإيرادات الدولة من حيث المشاريع الاقتصادية والاملاك كما هو الحال

بالنسبة للدومين. حيث يقصد بالدومين العام هو مجموع الاموال التي تمتلكها الدولة وتكون مخصصة للمنفعة العامة كما هو الحال في الموانئ والطرق والجسور مع فرض الرسوم الرمزية الخاصة بها والهدف من فرضها هو كيفية استخدام الفرد للمال وليس الحصول على الايراد كما يحدث احياناً ان يتضمن الرسم استرداد المصروفات الرأسمالية التي تم انفاقها على الاصل او لمواجهة المصاريف التي تخص الادارة والصيانة، في حين ينص الدومين الخاص على الاموال الخاصة بالدولة(ملكية خاصة) وهي املاك تستخدم لصالح الاستغلال الاقتصادي لتحقيق الارباح ويمكن بيعها او امتلاكها بالتقادم طويل الاجل.(العامري، 2020: 93).

ج) **الموازنة العامة:** تعتبر الموازنة الوطنية العامة الأداة الأساسية لتحقيق الأداء العام والوسيلة التي يستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على مدى كفاءة مؤسساته سواء التشريعية أو الإدارية أو الرقابية من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق الأداء العام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكمن أهمية هذه الوثيقة في أن الحكومات تحتاج إلى حكم وتطوير المجتمعات استنادا إلى أنظمتها السياسية وليس فلسفاتها. وفي جميع مجالات الاقتصاد، لم يعد الأمر مجرد طاولة تحتوي على أرقام صامتة، بل أرقام ناطقة لتحقيق الإنجازات. التخطيط المسبق وتحديد أهداف معينة لفترة زمنية محددة. (سلوم والمهايني، 2007: 95). تعرف الموازنة العامة التي تحتوي على شقين النفقات العامة والايرادات العامة لفترة زمنية قادمة تكون غالباً لمدة سنة ويتم اعداد الموازنة وفقاً للأهداف الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعرف الموازنة العامة وسيلة من وسائل الدولة التي لها الصلة وثيقة مع الاقتصاد لتحقيق اهداف الدولة، انها تقديرات للنفقات العامة والايرادات العامة خلال مدة زمنية معينة، ونقطة الانطلاق هنا هو تحدُّد حجم الخدمات العامة التَّ تتولى الدولة المُام بها خلال الفترة التَّ تغطُّها الموازنة، ثم تقدير النفقات العامة لهذه الخدمات وبالتالي تقدير الايرادات العامة التي تغطي النفقات العامة. وتتحدد التقديرات في صورة جدول يبين المحتوى المالي للموازنة حيث يضم تقدير النفقات العامة، مع تقسيمها الى انواع الأنفاق وبين الهيئات التي تتولى هذا الأنفاق، وكذلك تقدير الايرادات العامة وتقسيمه بين مصادر الايرادات العامة. (شنان وهوشيار، 2022: 16). وتمتد موازنات النفقات والإيرادات المعتمدة على مدى فترات تحدد عادة بسنوات منفصلة. وبناء على هذه العناصر الثلاثة يمكن التمييز بين الموازنة العامة للدولة والموازنة العامة. الميزانية وبعض وثائق المحاسبة المالية. (شريفة، 2016: 45).

ـ وظائف الموازنة العامة للدولة: تتضمن الموازنة ثلاث وظائف مهمة هي كما الاتي:

1- التخطيط: يرتبط التخطيط ارتباطاً وثيقاً مع الموازنة لذا يجب ان تتضمن الموازنة توفير واعداد الموارد المالية واعادة النظر في مصادرها.

2- الادارة: حيث تتولى الادارة ترجمة الاهداف الى العديد من المشروعات والانشطة وتصميم الوحدات الحكومية التي تقوم بتنفيذ الاوامر.

3- الرقابة: التزام الموظفين بالسياسات والخطط التي وضعت من قبل رؤسائهم، وتضم الرقابة كل القواعد والاجراءات التي تتحكم بإنفاق الدولة العام. (سدخان، 2019: 8).

جدول(1): ادوات السياسة المالية للمدة (2015-2018) بالمليون دولار

السنة	النفقات العامة	الايرادات العامة	العجز
2015	*95038*	*45315*	*-49723*
2016	*66665*	*45725*	*-20882*
2017	*64128*	*54790*	*-933*
2018	*70948*	*56565*	*-15383*

الجدول: من اعداد الباحث

من خلال نتائج الجدول (1) يتضح ان في عام **(2015-2018)** بلغت قيمة النفقات العامة لعام 2015 (95038) والايرادات العامة تقدر ب(45315)مليون دولار، في حين (بلغت قيمة النفقات العامة لعام 2016 (66665)والايرادات العامة تقدر ب(45725)مليون دولاًر، وكانت نسبة العجز تقدرب(-20882)، بلغت قيمة النفقات العامة لعام 2017 (64128) والايرادات العامة تقدر ب(54790)مليون

دولاراً، وكانت نسبة العجز تقدرب(-933)، بلغت قيمة النفقات العامة لعام 2018 (70948) والايرادات العامة تقدر ب(56565)مليون دولار ، وكانت نسبة العجز تقدرب(-15383)، مما يعني ان العجز واضح في ميزانية الجزائر بسبب اعتمادها على النفط فقط.

الاستنتاجات :

1. إن الجزائر عملت خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية من تدعيم البنية التحتية.
2. أن السياسة المالية في الجزائر في ضوء الإنفاق العام ان هي الا وسيلة لمحاولة ضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها بالعمل مع السياسة الاقتصادية إلى تحقيق استقرار نسبي في معدلات التشغيل وفي الأسعار. والعمل على زيادة رفاهية المجتمع ومحاولة إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.
3. ان السياسة المالية في الجزائر تتعامل مع معطيات الحياة اليومية من خلال التدخل في آلية فرض الضرائب والإنفاق الحكومي بجميع أنواعه خصوصاً في مجال الصحة والتعليم والبناء وغيرها.
4. تعتمد الجزائر بشكل كبير على الايرادات النفطية وهذا ما يؤدي الى حدوث العجز بشكل متكرر في الميزانية العامة لها.

التوصيات :

1. ضرورة الاعتماد على برنامج محدد لغرض اعادة تأهيل البرامج الاصلاحية في الجزائر.
2. ضرورة تطوير الايرادات العامة لضمان زيادة الدخل القومي في الجزائر.
3. ضرورة تطوير المجالات المتنوعة في الجزائر لتخفيف الاعتماد على الايرادات النفطية فقط.

المصادر: Reference:

1. مسعود، دراوسي،(2006)،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
2. عطية،رحيم،(2022)، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية على ضوء تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد
3. عبد اللطيف، همسة قصـــي و خماس، عمر عدنان، (2018)، اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003،جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال.
4. الغناي، بحري محمد،(2015)، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1995-2009)،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- الخامس والعشرون، العدد الثالث.
5. ادم، عبد الرحمن طاهر حاج،(2000)، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الشريعة والقانون.
6. خصاونة، محمد،(2014)، المالية العامة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى.
7. غزال، نصير محمد، علوان، فلاح ثامر ومكي ، محمد رسول،(2020)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2017)،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والستون.
8. شنان، احمد وهوشيار، سرود، (2022)، الموازنة العامة للدولة، مفهومها، مكوناتها،
9. اجراءات تشريعها والرقابة عليها، دائرة البحوث والدراسات النيابية.
10. شريفة ، منصور،(2016)، السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)، جامـــــعة وهــران، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
11. عايش، عروبة معين، (2020)، أثر تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم) 52 (لسنة 5252 على حجم الايرادات الضريبية بحث تطبيقي على عينة من الجامعات الحكومية العراقية، مجلد 15، العدد 52.
12. عطية، محمد صالح، (2020)،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مستل من رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.
13. محمد، اياد طاهر ومولى، حسين محمد،(2020)، تقييم اداء الهيئة العامة للضرائب للتحصيلات الضريبية للمدة 2012-2016، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ستون.

14. بخيت، حيدر نعمة ومطر، فريق جياد،(2012)، السياسة المالية في العراق ودورها في التاثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد.
15. سلوم، حسن عبد الكريم، المهايني، محمد خالد،(2007)، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة،دراسة ميدانية للموازنة العامة ، العدد الرابع والستون.
16. سدخان، سناء محمد، (2019)،دور الموازنة العامة في مواجهة تحديات الامن الغذائي، جامعة ميسان للدراسات الاكاديمية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث.
17. العامري، سعود جايد، (2020)،مدخل في علم المالية العامة، الطبعة الاولى، عمان الاردن.
18. الحسيني، كريمة محمد، (2018)، دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد1.
19. بلقاسمي، المعتصم بالله، (2021)، دور السياسة المالية في استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر1990-2019،رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
20. علي محمد خليل, سليمان احمد اللوزي,(2013)، المالية العامة, الطبعة الأولى, دار زهران للنشر, عمان, 2013 .91 – ص
21. حسان، بن موسى ومراد، جبارة،(2023)،امكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي15/18 المتعلق بقانون المالية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، مجلد 8 ، العدد 1.
22. الرحمان، غفوري حبيبة منة ورملي، حمزة،(2023)، محددات الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1998-2020، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 8، العدد، 2.